



دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع: طلب النواب السادة جورج عطاالله، سيزار أبي خليل، سامر التوم، سليم عون، جبران باسيل ونقولا صحنوي، تحويل سؤالهم حول فضيحة تزوير شهادة منشأ باخرة الفيوول والعدر الممنهج بالمال العام، الى استجواب.

المرجع: إيداع رئاسة مجلس النواب ٤٣٨/س تاريخ ٢٠٢٦/٥/٦ ومرفقاته.

جوابًا على الاستجواب المقدم من النواب السادة جورج عطاالله، سيزار أبي خليل، سامر التوم، سليم عون، جبران باسيل ونقولا صحنوي، حول فضيحة تزوير شهادة منشأ باخرة الفيوول والعدر الممنهج بالمال العام،

نُبدى أنه بعد استطلاع رأي السيد وزير الطاقة والمياه، أفاد بما يلي:

أولاً: فيما يتعلّق بالناقلة البحرية 568 TM HAI HA:

- تمّ توريد هذه الشحنة من مادة الغاز أويل من قبل شركة BBENERGY (GULF) DMCC (المورد) لصالح مؤسسة كهرباء لبنان بموجب العقد التبادلي رقم ١١٦/ت/١٦٧١ تاريخ ٢٠٢٥/٢/٢٨ المتعلّق بتحميل مادة الفيوول أويل العراقي من شركة SOMO مقابل توريد مادة الغاز أويل لزوم مؤسسة كهرباء لبنان.

- بتاريخ ٢٠٢٥/٤/١٧ و ٢٠٢٥/٤/٢٢، حمّل المورد كمية من مادة الفيوول أويل العراقي على متن الناقلتين Front Sparta و Sestrea وقد بلغ مجموع قيمة البضاعة ٦٤,٥٨٠,٨٤٣,٨٨ / دولار أميركي، على أن يتمّ توريد كمية من مادة الغاز أويل تُعادل قيمتها مجموع قيمة الفيوول أويل العراقي المذكورة أعلاه.

- بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٣٠، أرسل المورد الشحنة الأولى من مادة الغاز أويل على متن الناقلة البحرية Kamelot بقيمة ٢٥,٨٦١,١٢٤,١١ / دولار أميركي.

- بتاريخ ٢٠٢٥/٦/٥ أرسل المورد الشحنة الثانية من مادة الغاز أويل على متن الناقلة البحرية TM HAI HA 568 بقيمة /١٨,٨٩٩,٤٦١,٩٨/ دولار أميركي.

- بتاريخ ٢٠٢٥/٦/٨، وردت أنباء مدعّمة بفيديو مُسجّل، مفادها أن الناقلة البحرية المذكورة قد قامت بتحميل كمّيّة من مادة الغاز أويل عبر ميناء تحميل بحري في طريقها إلى بورسعيد بمصر، ووصلت إلى الميناء المذكور محملة بكامل حمولتها من مادة الغاز أويل، مخلة بذلك بالبنود التعاقدية.

- بتاريخ ٢٠٢٦/٦/٩، جاءت نتائج التحاليل المخبرية التي تعود لعينة ممثلة مأخوذة من حمولة الناقلة البحرية TM HAI HA 568 والمُجرّاة في مختبرات شركة Bureau Veritas في دبي، مطابقة للائحة المواصفات المعتمدة لمادة الغاز أويل من قبل مؤسسة كهرباء لبنان.

- بتاريخ ٢٠٢٥/٦/١٠ ونتيجة للاخبار المذكور أعلاه، عيّنت الوزارة، شركة رقابة أخرى "NAVY GROUP" لأخذ عينة جديدة ممثلة من حمولة الناقلة البحرية "TM HAI HA 568" ليتم فحصها في مختبر عالمي آخر معتمد بموجب العقد المذكور (مختبر شركة Letrina).

- بتاريخ ٢٠٢٥/٦/١١، أُنذرت الوزارة المورد بواسطة البريد الالكتروني بمخالفته لبنود العقد، وطلبت إليه ترحيل الناقلة البحرية "TM HAI HA 568" مباشرة خارج المياه الإقليمية اللبنانية، وتسليم ناقلة بحرية أخرى في لبنان محملة بكمية بديلة من مادة الغاز أويل وفقاً للشروط والأحكام التعاقدية، وشدّدت الشركة أن الأخبار غير صحيح، وتبادل الطرفان عدة رسائل الكترونية حول نفس الموضوع.

- بتاريخ ٢٠٢٦/٦/١٩، جاءت نتائج التحاليل الصادرة عن مختبر شركة Letrina مطابقة للمواصفات المعتمدة، وأعطى الإذن لتفريغ حمولة الناقلة البحرية المذكورة أعلاه من مادة الغاز أويل، تزامناً مع الحاجة الملحة لمؤسسة كهرباء لبنان لحمولة الباخرة التي كانت مبرمجة في وقت سابق لتجنب غرق لبنان في العتمة Blackout، ويهدف الحفاظ على حقوق الدولة بعدما كانت الشركة الموردة استلمت كمّيّات الفيول أويل العراقي من شركة تسويق النفط العراقية "SOMO" بناء على عقد التبادل الموقع بين الأخيرة ووزارة الطاقة اللبنانية عام ٢٠٢٥، مع احتفاظ الوزارة بجميع الضمانات لديها إن لجهة الكفالة المالية performance bond البالغة قيمتها:

/١٥,٨٢١,٩١٠,٠٠/ دولار أميركي أو أي مبالغ إضافية في حال تمّ الادعاء على الشركة الموردة بعد انتهاء التحقيقات بأي جرم جزائي يثبت اخلال الشركة بموجباتها التعاقدية.

- بتاريخ ٢٣/٦/٢٠٢٦، أرسلت الوزارة إلى النيابة العامة التمييزية الكتاب رقم ١١٦/ت/١٨٥٦، عارضةً ما توفر لديها من مُعطيات ومُستندات تتعلّق بالناقلة البحريّة المذكورة أعلاه، بغية تحقيق ما يلي:

- التواصل عبر الجّهات المعنية مع الجّهات المصريّة المُختصة للتأكد من صحّة مُستندات الناقلة البحريّة من جهة، ومن جهة أخرى من حقيقة تحميل الناقلة البحريّة لمادة الغاز أوّل من مرفأ بور سعيد، وفي حال الإيجاب، ما هي الكمية التي حملت في هذا المرفأ.
- الإستعانة بالتقنيّات والخبرات اللازمة للتأكد من صحّة المعلومات الواردة في متن الرسائل الالكترونيّة المُتبادلة بين الوزارة والمورّد المرفقة ربطاً بالإخبار.
- الإدّعاء على كلّ من يُظهره التحقيق فاعلاً أو مُتدخلاً أو شريكاً في عمليّة التزوير والاحتتيال في حال وُجدت، مع احتفاظ وزارة الطاقة والمياه بجميع الحقوق من أي نوع كانت ولسائر الجهات.
- ولا تزال الوزارة بانتظار نتيجة التحقيقات ليبني على الشيء مقتضاه.

ثانياً: فيما يتعلّق بالناقلة البحرية HAWK III:

- تمّ توريد هذه الشحنة من مادة الفيول أوّل من النوعية (B) من قبل شركة SAHARA ENERGY DMCC (المورّد) لصالح مؤسسة كهرباء لبنان بموجب العقد التبادلي رقم ١٣٧/ت/٣٢٩ تاريخ ٢٠٢٥/٦/٢٥ المتعلّق بتحميل مادة النفط الخام العراقي من شركة SOMO مقابل توريد مادة الفيول أوّل من النوعية (B) لزوم مؤسسة كهرباء لبنان.
- بتاريخ ٥/٧/٢٠٢٥، حمّل المورّد كمية من النفط الخام العراقي على متن التاقلتين البحريتين ALBERTA وقد بلغت قيمة البضاعة /٢٦,٢٣٩,٥٧٩,٨٠/ دولار أميركي، على أن يتمّ توريد كمية من مادة الفيول أوّل من النوعية (B) تعادل قيمتها مجموع قيمة النفط الخام العراقي المذكورة أعلاه.
- بتاريخ ٢٠/٨/٢٠٢٥، أرسل المورّد الشحنة الأولى من مادة الفيول أوّل من النوعية (B) على متن الناقلة البحرية HAWK III بقيمة /١٦,٧٤٦,٧٩٤,١٨/ دولار أميركي.

- بتاريخ ٢٥/٨/٢٠٢٥ تقدّمت وزارة الطاقة والمياه، بإخبار إلى النيابة العامة التمييزية للتحقيق بالأخبار المتداولة بشأن الباخرة HAWK III والتي تدعي ان الفيول الذي نقلته مغشوش وأن مُستنداتها الرسمية مُزوّرة وجرى التلاعب بالمنشأ، طالبة اتّخاذ كافّة الإجراءات القانونيّة اللازمة وإفادتها بالنتائج كي تتخذ الإجراءات اللازمة.

- بتاريخ ٢٦/٨/٢٠٢٥ أبلغت الوزارة بواسطة المديرية العامة للجمارك بموجب إجراء فحص ثالث لعينة ثالثة لحمولة الباخرة من الفيول في بلد أوروبي غير اليونان التي أجري فيها فحص في وقت سابق.

- بتاريخ ٣/٩/٢٠٢٥، صدرت نتائج الفحوصات عن مُختبرات Amspec في إيطاليا واثت مُطابقة للمواصفات المُحدّدة في دفتر الشّروط ليكون المُختبر الثالث الذي يؤكّد أنّ الفيول غير مغشوش بعد مختبرات Bureau Veritas في دبي و Letrina في اليونان، فأبلغت الوزارة النيابة العامة بالنتائج.

- بتاريخ ٥/٩/٢٠٢٥، تبّلت الوزارة من إدارة الجمارك بواسطة كتاب حمل الرقم ٢٠٢٥/١٠٣، بأنّه بعد مراجعة النيابة العامة التمييزية بأنّه ليس هناك إشارة بمنع التفريغ، وأعطى الإذن لتفريغ حمولة الناقلة البحريّة المذكورة أعلاه من مادة الفيول أوّل، مع التأكيد على أنّ قرار التفريغ قد تزامن مع الحاجة الملحّة لمؤسسة كهرباء لبنان لحمولة الباخرة التي كانت مُبرمجة في وقت سابق لتجنّب غرق لبنان في العتمة، ويهدف الحفاظ على حقوق الدولة بعدما كانت الشركة الموردة قد استلمت كميات من النفط الخام من شركة تسويق النفط العراقيّة SOMO، بناءً على عقد التبادل الموقع بين الأخيرة والوزارة عام ٢٠٢٤.

- إنّ الوزارة مُحفظة بجميع الضّمانات لديها ان لجهة الكفالة الماليّة performance bond أو أي مبالغ اضافيّة في حال تمّ الادعاء على الشركة الموردة بعد انتهاء التحقيقات بأي جرم جزائي يثبت إخلال الشركة بموجباتها التعاقدية.

- ما زالت الوزارة تنتظر ما يُقرره القضاء ليُبنى على الشّيء مُقتضاه بالنسبة الى العلاقة التعاقدية مع الشركة الموردة من ناحية مدى التزامها بما تضمّنه دفتر الشّروط وعقد التوريد ذي الصلة لاتّخاذ الإجراءات الملائمة، استنادا الى نص المادتين ٣٣/ من قانون الشراء العام و ٢٣/ من نص العقد الموقع مع الشركة، وفيما يتعلّق بمُحاولة هروب الباخرة، فقد طلبت الوزارة من الأجهزة

المُختصّة التحقيق بكيفيّة حصول الطاقم على جوازاتهم ومن المسؤول عن ذلك، علماً أن السفينة
ما زالت قيد الحجز.

رئيس مجلس الوزراء
د. نواف سلام